مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مشكلة المياه بين العراق وتركيا

م.د. ايناس مجبل دليان (*)
م.د. لواحظ خليل ابراهيم

المقدمة

عدت مشـاكل المياه لاسيما الانهار المشتركة من أكثر القضايا الساخنة التي تشهدها الساحة الدولية، بسبب الخلافات بين دول المنبع والمصب، نظرًا لأن العـراق يُعتبر إحدى الدول التي تشـترك في نهـري دجلـة والفرات مـع تركيا، وكونـه دولة مصب، فـإن هذه المياه تُعتبر مشـتركة وتخضع لتنظيم وفقًا للاتفاقيـات المتعلقة بحصص المياه، مما يتيح لدول المنبع والمصب الاسـتفادة منها. ، الا ان قيـام تركيا في العقود الأخيرة المنصرمة ، بإنشاء العديد من السـدود والخزانات والمشاريع الأروائيـة ، أثر على واقع العراق المائي والبيئي ممـا ولد عجـزا في الميـزان المائـي ونقصاً في حجـم الإيرادات المائية التي سـتدفع بعدم امكانية تلبيـة الاحتياجات المائية في العديد من القطاعات منهـا ، الزراعي والصناعي والمنزلي جراء تلك السياسات المائية .

لقد شـكل ملف الميـاه واحدا امن أبـرز الملفات العالقـة بيـن البلين، بل مـن ابرز الملفـات التي تستخدمها تركيا كأداة للتاثير على العراق لاسيما فـي المراحل التي تتصارع فيها مصالح البلدين ، كما بـرز دور هذا الملف بعد الاحتلال الأمريكي للعـراق عـام ٢٠٠٣، والضعـف العراقـي فـي السياسـة الخارجية وانشـغال العـراق بالتصدي للخروقـات الامنيـة فـي جبهته الداخليـة، الامر الـذي وجدت فيـه تركيا فرصة مناسـبة للمضي في سياسـاتها المائية وتوظيف المياه سـلاحا امام العـراق فـي التعامل مع الملفـات الخلافية ومنها ملـف حـزل العمـال الكدرسـتاني الـذب لطالما اتهمـت تركيا العـراق بغض النظر عن نشـاطه المهدد للداخل التركي.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها لقضية وطنية تؤثر بشـكل مباشـر على حياة العراقيين. فقـد تمثل هذه القضية مدخـلاً محتملاً للنزاع بين العـراق وتركيا في المسـتقبل إذا لم يتـم التعامل معها بالشكل المناسب.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسـة إلى الوصـول إلى الأهداف

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
enasmigbil٧٤@gmail.com
جامعة بغداد\ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

التالية:

١- بيان طبيعة المشكلة بين العراق وتركيا

٢- اظهار اهمية دور المياه في العلاقات العراقية التركية.

٣- بيان اثر الخلافات المائيه على العراق.

مشكلة الدراسة

ستحاول الدراسة للتصدي لمشكلة نابعة من حقيقة أن هناك عدداً من المشاكل تلقي بظلالها على العلاقات الدولية بين العراق وتركيا ، ولعل مشكلة توزيع المياه الدولية المشتركة بينهما في مقدمة تلك المشاكل الخطيرة والحيوية . ولذلك فان السؤال الرئيس للدراسة سيكون الاتي: ما طبيعة مشكلة المياه بين العراق وتركيا وما اثارها المستقبلية على العراق؟

فرضية الدراسة

سيعمد البحث لاثبات فرضية مفادها انه(كلما رفضت تركيا الاعتراف بحق العراق في مياه نهري دجلة والفرات بوفهما نهرين دوليين كلما اتسعت مشكلة المياه بين العراق وتركيا وكلما ازدادت اثارها السلبية على العراق وعلى العلاقات البينية بنهما)

منهج الدراسة

سيوظف البحث المنهجين الاتيين: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي - التحليلي .

هيكلية الدراسة

ستتوزع هيكلية الدراسة على مبحثين: يناقش المبحث الاول موضوع طبيعة مشكلة المياه بين العراق وتركيا وجوانبها القانونية، اما المبحث الثاني فسيناقش اثار المشكلة على العراق وكذلك على العلاقات العراقية التركية.

المبحث الأول : طبيعة مشكلة المياه بين العراق وتركيا وجوانبها القانونية

مشكلة المياه بين العراق وتركيا لها جذور تاريخية ممتدة، وقد تطورت بمرور الوقت استنادا لعوامل عديدة، منها ماهو سياسي ومنها ماهو اقتصادي ومنها يتعلق بالجوانب القانونية لاختلاف التفسيرات. وسنعمد في هذا المبحث لدراسة تلك القضايا المتعلقة بالمبحث.

اولا : طبيعة مشكلة المياه •بين تركيا والعراق

لم تكن قضية استغلال المياه خلال فترة الاحتلال العثماني للعراق تمثل مشكلة، حيث كانت النهرين، من المنبع إلى المصب، تحت سيطرة دولة واحدة، مما استدعى منها حماية مصالح جميع المنتفعين. ومع انتهاء الاحتلال العثماني وظهور دول جديدة، بدأت بوادر المشكلة في الظهور. فقد اختصت الدولة الأولى بالمجرى الأعلى للنهر، بينما حصلت سوريا على المجرى الأوسط، في حين بقي المجرى الأسفل، الذي يعد أكبر الأجزاء، ضمن الأراضي العراقية. وبالتالي، تغيرت طبيعة نهري دجلة والفرات وأصبحا نهرين دوليين بعد أن كانا محليين، مما أدى إلى تنازع مصالح عدة دول حول استغلال مياههما. وهذا يستدعي ضرورة ضمان مصالح الدولة التي تقع في المجرى الأسفل للنهر وتأمين

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

احتياجاتها المائية، لأنها ستكون المتضرر الرئيسي من أي استغلال غير منظم أو منسق للمياه، سواء في مجال الري أو في إنتاج الطاقة الكهربائية.[١].

وبالرجوع إلى معاهدة لوزان التي عقدت في ٢٤ تموز ١٩٢٣ نجد أن تركيا وقعت اتفاقات لتقاسم المياه مع كل جيرانها، اليونان بلغاريا، ايران جورجيا، ارمينيا[٢]، بينما تماطل في توقيع اتفاقيات نهائية مع العراق.[٣] مع بداية عام ١٩٦٤، دخلت تركيا في مرحلة حرجة تهدد الدولتين العربيتين، سوريا والعراق. حيث قامت تركيا بالتواصل مع العراق لمناقشة إنشاء سد كيبان التركي، وأكدت أن هذا السد لن يؤثر على كميات المياه اللازمة للري في كلا البلدين. وأوضحت الحكومة التركية أنها وضعت خططًا تضمن وصول المياه الكافية عبر فتحات في السد، مما يسمح بتصريف ما يصل إلى ٣٥٠ متر مكعب في الثانية خلال فترة ملء الخزان. أكدت تركيا أن سد كيبان يساهم في تنظيم تدفق نهر الفرات لصالح كل من سوريا والعراق ، ويساعد أيضا في تقليل مخاطر الفيضانات عندما ارتبطت أزمة المياه بالطموحات السياسية والاقتصادية، نشأ صراع على المياه بين تركيا والعراق وسوريا. ترى تركيا أن لديها الحق في إدارة مياه النهرين من خلال مشاريع ضخمة مثل مشروع غابات شرق الأناضول ومشروع سد كيبان.....[٤]

ويمكن القول ان السياسة التي اتبعتها تركيا خلال العقدين الماضيين في ما يتعلق بقضايا المياه كانت تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف والمصالح على الصعيد الاقليمي ، فقد سلكت تركيا سلوكاً أدى إلى عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة المياه بين سوريا والعراق ، وواصلت في الوقت ذاته تنفيذ مشاريعها العملاقة على النهرين ، ان النقطة المركزية في السياسة المائية التركية تتمثل في الهروب من قواعد القانون الدولي وبل وعدم الاعتراف في الكثير من الاحيان بوجود قواعد قانونية دولية تنظم الانتفاع بمياه الأنهار الدولية.[٥]

قامت تركيا بتنفيذ مجموعة من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات دون استشارة العراق أو إخطاره، مما يتعارض مع قواعد القانون الدولي. وقد أدت هذه المشاريع إلى تأثيرات سلبية على العراق وشعبه. تتأثر السياسة المائية التركية تجاه العراق بعوامل داخلية وخارجية واستراتيجيات إقليمية، حيث اعتمدت تركيا على ربط القضايا الأمنية والسياسية بالملف المائي. وتعتقد أن الوصول إلى حلول نهائية بشأن الملف المائي مع الدول المجاورة يتطلب معالجة القضايا الأخرى، ومن أبرز هذه القضايا، المشاكل الحدودية بين تركيا والعراق، وقضية الأكراد، وحقوق التركمان. .[٦]

تسعى تركيا من خلال سياستها إلى تحويل قضية المياه، وبالأخص مياه نهر الفرات، إلى أداة لمواجهة التغيرات الإقليمية والدولية، بهدف تحقيق دور فعال ومؤثر في النظام الدولي الجديد. كما تعتبر هذه القضية وسيلة للضغط على الدول الأخرى في حال نشوب نزاع مسلح مع العراق. وفي هذا الإطار، أشار سليمان ديميرل إلى أن «المياه هي مورد للدولة المنبع، ولا يمكن لدول

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

العبور المستفيدة أن تفرض علينا كيفية استخدام هذا المورد، كما هو الحال مع النفط». ، في بلدان عربية عديدة مورداً بعيد المجرى ونحن لا نقول لها كيف يجب أن تستخدمها» ، واكثر من هذا فقد صرح ديميريل «انا لا اشعر بالقلق بشان تهديدات الحرب بسبب المشروعات الانمائية في تركيا، واذا كان ثمة تهديد فسنصده، أن لدى تركيا قوة على الرد وستزداد هذه القوة في الاعوام المقبلة، وستعمل تركيا على تعزيز هذه القوة. [٧]

ثانيا: النزاع القانوني بشأن المياه بين تركيا والعراق

تعتقد تركيا أن نهري دجلة والفرات يمران عبر الحدود ولا يخضعان للقانون الدولي المتعلق بالأنهار الدولية. بالمقابل، أشار تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون الدولي لعام ١٩٩٣ إلى عدم وجود خلاف جوهري حول مفاهيم الأنهار الدولية والأنهار العابرة للحدود، وأنها تخضع للقانون الدولي. إن المصطلحات القانونية التي لا تتناسب مع الطبيعة الجغرافية لنهر الفرات، والمعايير الدولية التي تميز بين «الأنهار العابرة للحدود» و»الأنهار الدولية»، بالإضافة إلى مفهوم «الاستخدام الأمثل» و»التوزيع العادل والمعقول» بدلاً من «توزيع الحصص»، لا تشكل تلاعبًا مقنعًا بهذه المفاهيم القانونية في إطار القانون الدولي. في الوقت نفسه، تعتبر كل من سوريا والعراق نهري دجلة والفرات أنهارًا دولية. ، لذلك يطالبان ببعض مياههما. على الرغم من أن تركيا ترفض الاعتراف بالطبيعة الدولية لهذين النهرين وتؤكد على أهمية الاستخدام الرشيد والأمثل للمياه عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك ، تعتقد تركيا أن الاستخدام غير المحدود للمياه أمر ضروري»[٨]

وفيما يتعلق باستخدام المياه ، وعلى وجه الخصوص القواعد التي تحكم مياه نهر الفرات ، تتجاهل تركيا كل هذه القواعد والأحكام ، مستفيدة من الوضع الجغرافي وتعطي الأولوية لمشاريعها المائية على حساب الحقوق التي اكتسبها العراق. بدأت المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا على مياه نهري دجلة والفرات كدولة مفوضة بين فرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى وتم نقلها لاحقا إلى المسؤولين. وضعت هذه المعاهدات ببساطة قاعدة عامة تسجل حقوق الدول الواقعة على مجرى هذين النهرين. لذلك ، بدأت تركيا في الاعتراف كشكل بسيط بمعظم اتفاقيات المياه المتعلقة بتنظيم العمل وتحديد الحصص لمياه نهري دجلة والفرات في بعض الحالات ، قد لا يتجاوز إصدار إعلان أو تصريح مشترك ، والذي يختلف عن الانهار الدولي. وبينما امتثلت تركيا لهذه المعاهدات والاتفاقات ، فقد عملت أيضا مع كل من العراق وسوريا لتحقيق عدة أهداف في وقت واحد على الصعيدين الإقليمي والإقليمي... [٩] على الرغم من الاعتراضات المتكررة من قبل سوريا والعراق، ومطالبتهما تركيا بوقف إقامة المشاريع على حوض نهري دجلة والفرات حتى يتم التوصل إلى اتفاق ثلاثي، إلا أن تركيا تسعى لاستغلال موقعها الجيوبولتيكي كدولة منبع، لمتابعة تنفيذ مشاريعها على حساب مصالح الدول المجاورة. تأثرت العلاقات العراقية التركية بشكل كبير بالمشاريع المائية التركية، على

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الرغم من إجـراء عدة جولات مـن المفاوضات بين الطرفين. لم يمنع ذلك تركيا من المضي قدماً في تنفيذ خططها، بما في ذلك مشروعها الرئيسي في جنوب شرق الأناضول، دون مراعاة لمصالح الـدول الأخـرى. وقد اعتُبـر هذا الأمـر انتهاكاً واضحـاً للاتفاقيات الثنائية وللقوانين الدولية التي تضع معايير لتحقيق الاسـتخدام العادل والمعقول لميـاه الأنهار الدوليـة من قبل الدول المسـتفيدة. نتيجـة لذلك، قدم العـراق شـكاوى واحتجاجات وتهديدات، لكنها لم تمنع تركيا من الاستمرار في تنفيذ مشـروعها. كما أن البلديـن لم يتوصلا إلى اتفاق أو معاهدة لتقاسـم مياه النهرين، وذلك لعدة أسباب، أبرزها: (١٠)

أولا: غيـاب قانـون دولـي يمول تقاسـم الموارد المائية المشتركة وإدارتها.

ثانيا: افتقاد التنسيق بين سوريا والعراق.

ثالثـا: أدى دخول العراق فـي حروب إقليمية إلى ضرورة إقامة علاقات جيدة مع تركيا، مما يعيق قدرته على الرد بفعالية على السياسة المائية التي تتبعها أنقرة.

المبحـث الثاني: اثار مشـكلة الميـاه على الداخل العراقي وعلى العلاقات العراقية التركية

تعتبـر الميـاه، على عكـس العديد مـن الثروات الطبيعيـة الأخـرى، ثـروة تتقاسـمها العديد من الـدول. تشـير الدراسـات المتعلقـة بالميـاه إلى أن حوالـي ٤٠٪ مـن سـكان العالـم يقيمون في أحواض أنهار تتشـارك فيها ثلاث دول أو أكثر، حيـث يتجاوز عدد هذه الأنهـار ٢٠٠ نهر. ومن المتوقع أن تصبح هذه المسـألة مصدرًا للنزاعات والخلافات السياسية في المستقبل.

اولا: تاثير مشكلة المياه على الداخل العراقي

إن التأثيـرات التي تركتها وسـتتركها المشـاريع المائيـة التركية على الإقتصـاد العراقي والقطاع الزراعـي فيـه كثيـرة ومتنوعـة وقـد يكون من الصعوبة تناول هـذه التأثيرات دفعة واحدة، لأن من شـأن هذه الحالة أنها لا تمنح للبحث المساحة الكافية للوقوف على حجم التأثيرات والانعكاسات بشـكل تفصيلي (خصوصا وان اغلب الدراسات أشـارت إلى أن تردي أوضاع الميـاه والزراعة فـي العـراق سـببه المشـاريع التركيـة المقامة والمستقبلية). ويمكن ان نخلصها كما يأتي:

١- سبل العيش والأمن المائي والغذائي

يعـد الأمـن المائي أساسـيًا لجزء كبير من سـبل العيش في الحوض، وخاصة للأسـر ذات الدخل المنخفض والأشـخاص الذين يكسـبون عيشـهم مـن الزراعة ذات الحيـازات الصغيـرة وتربية الماشـية وصيد الأسـماك. وفي نفس الوقت، يعد الأمن المائي قضية حاسـمة لأن ضعف الوصول إمدادات مياه الشـرب وخدمات الصرف الصحي يقوض صحة الإنسان ورفاهيته.

ولا شـك في أن توفـر المياه له آثـار كبيرة على الإنتاجيـة الزراعيـة، فالعـراق مـن دول العجز في جميع المنتجات الزراعية والحيوانية بالنسـبة للاكتفاء الذاتي وهـذا الوضع يهدد الأمن الغذائي في العراق اذا ان انخفاض نسـبة مساهمة القطاع الزراعـي فـي تكوين الناتـج المحلـي الإجمالي

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

وانعكاسات وتأثير ذلك على دخول الفلاحين الأمر الذي سيدفعهم إلى ترك مهنة الزراعة والهجرة إلى المدينة، وهذا يعني ان انخفاض الكميات الواردة من الأنهار للأغراض المدنية وسيتأثر السكان الذين حرموا من مياه نهر الفرات والقاطنون في وسط وجنوب العراق من جراء مشروع (الكاب) التركي، كما ستتأثر نوعية المياه بعد استكمال بناء شبكات الصرف الصحي في المحافظات السابقة ، كما حصل في نهر الفرات إذ ارتفعت نسبة التلوث إلى ١٨٠٠ ملغ لتر في حين ان المعدل العالمي يبلغ ٨٠٠ ملغ / لتر نقص إمدادات المياه سوف يكون له تأثيرات على حجم الأراضي المزروعة ومن ثم مزيد من الهجرة. بينت الحسابات الفنية في حالة نقص ما مقداره ١ مليار م٣ من واردات المياه من نهر دجلة سيؤدي إلى تعطيل مساحات زراعية تقدر بـ ٢٦ الف دونم ، وأي أراض ذات جودة عالية ويعتمد عليها العراق في تأمين نسبة كبيرة من الإمدادات الغذائية ، وبشكل عام ستحرم أو تقل التجهيزات المائية إلى جميع الأراضي الواقعة على نهر دجلة من أقصى الشمال إلى الجنوب التي تقدر بنحو ٢٧ مليون دونم (١)، ويضاف هذا الرقم إلى الأراضي الواقعة في غربي العراق والفرات الأوسط التي تأثرت بمشروع (الكاب) التركي.

وان التأثير واضح على عملية إحياء النظام الطبيعي وإنعاشه المتميز لمنطقة الأهوار ، لان المياه القادمة من دجلة ستكون غير صالحة بسبب التلوث نتيجة لاستخدام كثير من المبيدات والاسمدة الكيميائية والعضوية ، إلى جانب ارتفاع نسبة الملوحة إلى أكثر من ١٣٥٠ جزء مليون في حين أن المعدل الطبيعي هو ٤٥٠ جزء مليون، وسيكمل هذا التأثير النقص الحاصل في إمدادات المياه القادمة من نهر الفرات التي بلغت ٤٨٪ بعد إقامة مشروع (الكاب). انخفاض مساحة الأراضي الزراعية للعراق ؛ بسبب انخفاض واردات المياه, وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي المحلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة اعتماد العراق على السلع المستورة في سد حاجة السوق ومنها السلع الزراعية التركية مما يحقق منافع كبيرة لتركيا من تجارتها مع العراق إذ وصلت استيراداته منها إلى قرابة ١٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢ تشكل السلع الزراعية والغذائية ما نسبته ٣٠٪ لنفس العام وهي نسبة كبيرة تعكس مدى اعتماد العراق على تركيا في تلك السلع هذا من جهة ومدى أهمية سوق العراق لتركيا من جهة أخرى.

٢- الاضرار البيئية: تتسبب الأضرار البيئية الناجمة عن تقلص المساحات الخضراء والمراعي الطبيعية وزحف التصحر نحو مناطق كانت محصنة من هذا الخطر في تأثيرات سلبية على الطقس في العراق، حيث تكررت العواصف الرملية. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر انخفاض موارد المياه على نمط حياة السكان، مما يدفع المزارعين إلى التخلي عن الزراعة والهجرة إلى المدن والتجمعات السكنية. هذه الهجرة تؤدي إلى تغيير أنماط العمل الاقتصادي إلى أنماط غير منتجة، كما تسهم في تدهور المراعي الطبيعية، مما يؤثر سلباً على أعداد الثروة الحيوانية التي تعتبر ذات أهمية اقتصادية. (الأبقار والأغنام). ومن الممكن

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ان تنهـار بعض السـدود التركية وخاصة القديمة منهـا في حالـة حدوث زلـزال أو هـزة أرضية وبالتالي تعرض السكان العراقيين في الشمال إلى أخطار الفيضانات والسـيول ولاسيما إذا ما علمنا أن بعض تلك السـدود قريبة من الحدود العراقية ـ التركية. (١١)

شـهدت العلاقـات بيـن العـراق وتركيـا تقلبات وأزمات نتيجة مشـاريع المياه التي أقامتها تركيا على نهري دجلة والفرات. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوتـر في ملفـات الموارد المائية بيـن البلدين ، مما تسـبب في نقص خطيـر في الميـاه المتدفقة إلى العراق ، وأثر سـلبا علـى الزراعة والري ، وزاد من التصحر والملوحة في مناطق شاسـعة. وقـد أجبر هـذا الوضـع القطـاع الزراعي على المعانـاة من انخفاض كبير في الإنتاج ، واضطر العراق إلى استيراد معظم احتياجاته الزراعية من الخارج. ولا شـك في أن هذا الوضع غير مقبول بالنسـبة للعـراق ، نظرا للمخاطـر الحقيقية التي يشـكلها على واقع الزراعة والحيـاة. لذلك ، من المهم التوصل إلى اتفاق عادل مع الجانب التركي يضمـن للعراق حصة مناسـبة من ميـاه النهرين وتجنـب الدول التـي تواجه أوضاعـا مماثلة في المستقبل.

ثانيـا: تاثير مشـكلة المياه في العلاقـات العراقية التركية

منـذ تأسـيس الدولتين في العقد الثانـي من القرن العشـرين، مرت العلاقـات العراقية-التركية في مجال المياه بمراحل شـائكة، فالمخاوف العراقية مـن سـيطرة دول الجوار على حقوقـه المائية لم تكن وليدة السـنين الأخيرة، إذ انتبه صانع القرار لهـذه المشـكلات منـذ العهـد الملكي، وسـارع المفاوضون العراقيون للتفاهم مع تركيا؛ من أجل ضمان الحقوق المكتسـبة للعراق في نهري دجلة والفرات التي أوشـكت على الافول خلال العقود الثلاثـة الأخيـرة . وعرفـت العلاقـات العراقية التركيـة ولا تـزال تجاذبًا وتنافرًا وفـق الانتماء الإيديولوجي للطبقة الحاكمة في البلدين، ولم يكن الشـعبان طرفًا في تلك العلاقات المتباينة، فكثيرًا ما تلاقت مصالحهما، وكثيرًا ما تشابكت العلاقات الدبلوماسية بينهما. وهذا التباين في العلاقات يعد أمـرًا طبيعيًا في مسـار العلاقات الدولية بشـكل عام، وغالبًا ما أظهر الطرفان سوء أو حسن النية لبعضهمـا نتيجة الموروث الفكري الذي تولد عن مخـزون تاريخي قـد لا يطوى بسـهولة. فالدولة العثمانيـة التي ورثتها تركيا كانـت امبراطورية تضـم العـراق ضمـن ولاياتهـا المتعـددة. كان للعوامل الدولية تأثير كبير على اسـتمرار موقف تركيـا من ملف الميـاه العالق مع العـراق، الذي يعـود إلى عدة عقود. فقد حصلت تركيا على دعم دولي واسـع مـن دول أوروبيـة وأجنبية أخرى، ساهمت هذه الجهود في تعزيز مكانتها في منطقة الشرق الأوسط. وقد تم الكشف عن هذا الدعم من قبـل الجهات الفاعلة في البيئـة الإقليمية والدولية لمشـروع جنوب شـرق الأناضـول، المعروف بمشروع جاب، وهو أحد مشاريع التنمية التركية. كما أشـار الرئيس الأمريكي الأسـبق ريتشـارد نيكسـون إلى أهمية هذه القضيـة.: «نحن بحاجة إلى تعزيز روابطها التاريخية والثقافية للعب دور أكثر جوهرية واقتصادية في الشـرق الأوسط». (١٢)

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ويتميـز تاريخ حوض دجلــة والفرات بالعديد من حوادث الصراع والتعاون في حين كانت العلاقات متناغمة بشـكل عام بين تركيا وسورية والعراق حتى عـام ١٩٦٠ فقـد تصاعدت التوتـرات منذ ذلـك الحين. وفي العقد الأول مـن القرن الحادي والعشرين، استؤنفت جهود التعاون في الحوض، لكنها توقفت بسـبب عدة عوامل. على الرغم من العديـد من النشـاطات التعاونية التـي حدثت في الحـوض، إلا أنهـا في نفس الوقـت بين المناطق التي واجهت أكبر عـدد من الأحداث العدائية في جميـع أنحـاء العالم وبشـكل عام، يمكـن ترتيب التاريخ التعاوني والصراعي للحوض وفقًا لأربع فترات مقدمة على النحو التالي: (١٣)

في الستينيات، أدى التطوير المنفرد وغير المنسق لمشـاريع الري واسـعة النطاق من قبـل البلدان المتشـاطئة الرئيسـية إلى توترات فـي المنطقة. اندلع أحد النزاعات السياسـية الأولى حول المياه عندما بدأت تركيا وسورية في وقت واحد في ملئ خزاني سـد كيبان وسد الطبقة خلال فترة الجفاف في عام ١٩٧٥

خلال فتـرة الثمانينيـات والتسـعينيات، وصلت التوتـرات في حوض دجلة والفرات إلى ذروتها، عندما بدأت الدول المتشـاطئة في استغلال المياه من خلال ربطهـا بالقضايا غيـر المتعلقة بالمياه كوسـيلة للضغط علـى بعضها البعـض ونتيجة للغـزو العراقـي للكويـت عـام ١٩٩٠ ، قطعت تركيا، كدولة منبع، تدفق نهر الفرات لمدة شـهر، وانخفضت مستويات التعاون وانعكس ذلك بشكل أكبر عند رفض تركيـا التوقيع على اتفاقية الأمم المتحـدة للمياه لعـام ١٩٩٧. على الرغم من هذه الظروف غيـر المواتية للتعاون في مجال المياه، فإن بناء سـد أتاتورك في تركيا وما يرتبط به من اسـتغلال لنهر الفرات جعل التعاون أمرًا لا مفر منه، نتج عنه إنشاء اللجنة الفنية المشتركة(JTC) فـي عـام ١٩٨٣ ، لتحديـد طـرق تحديـد أنماط تخصيص المياه. ونظرًا لعدم إمكانية الاتفاق على قـرار مشـترك، غالبا بسـبب الموضوعات غير المتعلقة بالمياه، فقد تم تعليق المفاوضات في عام ١٩٩٣ وتوضح اتفاقيتا اسـتخدام المياه الإقليمية، البروتوكول التركي السوري للتعاون الاقتصادي لعام ١٩٨٧ ، واتفاقية المياه السورية العراقية لعام ١٩٩٠ ، الترابط المتبادل بين البلدان المتشاطئة. ومـع ذلك، لـم ينتج عن ذلك إطار شـامل وفعال لإدارة المياه العابرة للحدود

أواخـر التسـعينيات وأوائـل القـرن الحـادي والعشرين، شهدت العلاقات بين الدول المتشاطئة تحسـناً ملحوظاً، مما أسـهم في تعزيـز التعاون في مجـال المياه. ومن الأحـداث البارزة في هذا السـياق، رغبة سـورية في اسـتئناف اجتماعات اللجنـة الفنيـة المشـتركة، بالإضافـة إلـى طرد زعيـم حزب العمـال الكردسـتاني (PKK) من الأراضـي السـورية.، ونتيجة لتغييـر النظام في العراق، وتحسـن العلاقات التركية السـورية، تم إنشـاء مبادرة الفرات ودجلـة للتعاون (ETIC) عـام ٢٠٠٥ ، كمبادرة دبلوماسـية غير رسـمية للمسـار الثاني، لتعزيز الحـوار والتعاون العلمي بشـأن المياه العابرة للحدود. كمـا كان للانتصار الانتخابـي لحـزب العدالة والتنميـة عام ٢٠٠٢ الـذي يتزعمه الرئيس أردوغان، ونهج السياسـة الخارجيـة التركيـة المتميز «بتصفير المشـاكل

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مع الـدول المجاورة» حتى حوالـي عام ٢٠١٣ ، سـاهمت كذلك في تحسين العلاقات في حوض دجلـة والفرات خـلال تلك الفترة. وبشـكل عام، تعتبـر مذكـرات التفاهـم بشـأن إدارة المياه بين تركيا والعراق وتركيا وسـورية من عام ٢٠٠٩ الأكثر أهمية في المسـاهمة في تحسين العلاقات المتشاطئة.

علـى الرغم مـن أن العلاقـات فـي الحوض قد تحسـنت بشـكل ملحوظ منـذ أوائل العقـد الأول من القرن الحادي والعشـرين، فقد توقف التعاون عبر الحدود، نظـرًا لعدم التصديق على مذكرتي التفاهم. كما رفض البرلمان العراقي اتفاقية أنشاء مجلس التعاون رفيع المستوى بين العراق وتركيا، لأنها لم تعالج قضية المياه بشكل كافٍ لكن تحسن التعاون المائي بين البلدين في السـنوات الأخيرة، كما يشـير اقتراح افتتاح مركز مشترك للمياه في بغداد.

ان مايمكـن اسـتنتاجه في هذا الصـدد، يكمن في امكانيـة تفادي الاثار السـلبية لمشـكلة المياه بين تركيـا والعـراق، يجـب أن يؤخـذ علـى محمل الجـد أن هـذا المورد هو مورد مشـترك لا يحق للأطراف اسـتخدامه بشكل فردي. تتجلى وسائل الاسـتفادة من المياه المشـتركة في تعزيز مبادئ الاسـتخدام العـادل والمعقـول، بحيـث لا تضر بالـدول الأخـرى التـي تمتلـك نفـس الحـق في الاسـتفادة من هذه المـوارد المائية. وقد أصبحت هذه الحلول آمـالاً تتأرجح بين الواقع والرغبة. ، خاصـة فيما يتعلق بقضية الميـاه التي بدأ العراق يثيرهـا في ظل اسـتمرار موقف تركيـا في تنفيذ المشروع وعدم جدية تركيا في إجراء مفاوضات مع الـدول الثلاث حول هذه القضية. وهذا الوضع أصبح يشـكل عقبة في مسـار العلاقات العراقية التركية.

الخاتمة

ان ما تناوله معهد المراقبة الدولية : « قد يكون شـح المياه أكبر تحد بيئي عالمي أسأنا تقديره في زماننا». وانطلاقًا من هذه الاعتبارات، فإنه يمكن القول بأن العالم يواجه أزمة مائية بسبب: التلوث، وتغير المناخ، والنمو السـكاني هائل الحجم، مما أدى أن يعيش على كوكب الأرض حوالي بليونين من البشـر في مناطق مجهدة مائيًا، وقد يتعرض ثلثا هذا العدد نقصًا في الماء إذا لم تتغير السياسات المائية وأسـاليب التعامل مع أزمـة المياه، وذلك جراء تضاعف سكان الأرض ثلاث مرات بحلول عـام (٢٠٢٥)، الأمر الذي يزيد في الحاجة إلى زيادة الموارد المائية بمقدار ٨٠٪ لتروية هؤلاء، ولا أحـد يعلم لحد الآن من أين سـيأتي هذا الماء. تُعَدّ مشـكلات المياه في منطقة الشـرق الأوسـط أزمـة ناتجة عـن تزايد الطلب علـى المياه نتيجة للنمو السكاني، وما يترتب على ذلك من زيادة في مشـاريع التنمية المائية والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، هنـاك تنافس على المـوارد المائية المتاحة حاليًـا وفـي المسـتقبل. ويقع الوطـن العربي في صميـم هذه الأزمة وتداعياتهـا، حيث تقع معظم الـدول العربيـة فـي مناطـق جافة وشـبه جافة. تعتبـر أهم مصـادر المياه السـطحية في المنطقة مسـتمدة من خارج أراضيها، مما يجعلها عرضة لسياسات دول المنبع التي تنفذ أو تخطط لمشاريع قد تؤثر علـى الحقوق العربية الثابتـة في المياه.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تُعد تركيا من أبرز دول المنبع للموارد المائية في العالم العربي، حيث ينبع منها نهرا دجلة والفرات اللذان يشكلان أساس الحياة في العراق، بالإضافة إلى كون الفرات مصدرًا رئيسيًا للمياه في سوريا. وقد نفذت تركيا مجموعة من المشاريع الإنشائية على هذين النهرين في إطار مشروعها المعروف بمشروع جنوب شرق الأناضول، مما أدى إلى تهديد حقيقي للأمن الغذائي في العراق وسوريا نتيجة تراجع كميات المياه المتدفقة عبر النهرين، فضلاً عن تدهور نوعية المياه.

عانى العراق من أزمة مائية ناتجة عن نقص الموارد المائية اللازمة لري الأراضي الزراعية، رغم أن الطبيعة قد زودته بكميات كافية من المياه لتحقيق الأمن الغذائي. إلا أن هذه الكميات لم تكن متاحة بشكل منتظم، حيث كان هناك خلل في توزيع المياه في الأوقات والأماكن التي تحتاجها. وقد تفاقمت هذه المشكلة مع بدء تأثيرات السياسات المائية لدول الجوار منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، عندما تم ملء خزاني كيبان في تركيا والطبقة في سوريا..

الاستنتاجات

وعليه فأن الدراسة توصلت إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :-

١.يعتبر نهرا دجلة والفرات نهرين مشتركين مع دول الجوار الجغرافي، وهي تركيا وسوريا وإيران. وتُعد هذه المسألة مشكلة بحد ذاتها، نظرًا لوجود منابع النهرين خارج الحدود، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة عليها. وهذا الأمر يحمل أبعادًا سياسية واقتصادية وأمنية تهدد كيان الدولة وتعيق فرص التطور والتنمية المستدامة..

٢.شهدت العلاقات بين العراق وتركيا تقلبات وأزمات نتيجة المشاريع المائية التي قامت تركيا بإنشائها على نهري دجلة والفرات. وقد أدى ذلك إلى تفاقم التوتر في ملف الموارد المائية بين البلدين، مما تسبب في نقص حاد في كميات المياه المتدفقة إلى العراق. وقد انعكس هذا النقص سلبًا على الزراعة والري، وزاد من مساحات التصحر والملوحة، مما أدى إلى تدهور الزراعة في مناطق واسعة. وبالتالي، أصبح القطاع الزراعي يعاني من نقص كبير في الإنتاج، مما اضطر العراق إلى استيراد معظم احتياجاته الزراعية من الخارج. ولا شك أن هذا الوضع يمثل تهديدًا حقيقيًا للواقع الزراعي والمعيشي في العراق، مما يجعله غير مقبول من قبل الحكومة العراقية.

٣.يُعتبر وادي دجلة والفرات الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يتمتع بوفرة كبيرة من المياه. ومع ذلك، يواجه هذا الوادي تحديات فعلية ومحتملة تتعلق بالجغرافيا السياسية نتيجة للتطورات الحالية والمستقبلية. فعلى الرغم من أن الدول المتشاطئة، وهي تركيا وسوريا والعراق، لا تعاني من أزمة مياه وشيكة في حوضي النهرين، إلا أن الوضع لا يخلو من المخاطر.، إلا أنها تواجه بدلاً من ذلك مشكلات تتعلق بإدارة المياه، وتوزيع غير عادل للحصص المائية، بالإضافة إلى غياب التخطيط الفعال لاستخدام الموارد المائية بشكل أمثل. هذه العوامل تؤدي إلى نشوب خلافات بين الدول الثلاث.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

٤. ويصر الجانب التركي على اعتبار نهري دجلة والفرات نهريـن عابرين للحـدود ، منتهكا بذلك الاتفاقيات والمعاهدات السـابقة المتعلقة بتقسـيم المياه في الأنهار الدولية. هذا يعفي الأطراف من الالتزام بإبرام اتفاق دائم يتعلق بتقسـيم المياه في النهرين بين دول الحوض المشترك. علاوة على ذلـك، لا يوجد اتفـاق قانوني ملزم وفقًـا لمبادئ القانون الدولي بين العراق وتركيا بشـأن تقاسـم المياه في نهري دجلة والفرات.

٥. لـم تنجـح الجهـود الراميـة إلى تقسـيم المياه بيـن الدول المتجاورة، حيث تـم التركيز بدلاً من ذلك على إنشاء مشـاريع مشتركة. يعود ذلك إلى اعتماد كل دولة على سياسـة مائية وطنية مستقلة لا تأخـذ في الاعتبـار احتياجات وحقـوق الدول المجاورة. كما أن كل دولة انصبت جهودها على تطويـر مواردهـا المائية الداخليـة، مما أدى إلى تفاقم المشـكلة وزيادة النزاعات حولها، وتوسيع الفجوة بين الـدول الواقعة في نفس مسـتجمعات المياه.

التوصيات

بنـاءً على ما تـم التوصل إليه في الاسـتنتاجات، توصي الدراسة بما يلي:-

١. تعزيـز كفـاءة اسـتهلاك الميـاه فـي العراق وتحسـين إدارة الموارد المائية المتاحة من خلال تنظيم حملات إعلاميـة وتوعوية، بالإضافة إلى وضع خطط وبرامج مسـتقبلية تعتمد على تقنيات متطورة لتنمية الموارد المائية.

٢. تطوير سياسـة مائية عربية مسـتقبلية من قبل العراق وسـوريا ضمن إطـار منهجي موحد، يتم تفعيلها بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بهدف الضغط على الجانب التركي لحل القضايا المائية العالقة، مما يسـهم في تعزيز الأمـن الغذائي في كلا البلدين.

٣.التحـرك العراقي الجاد للضغط على الإصرار التركي الراف ض لمبد أ قسـمة الميا ه وتفضيلها مبـدأ الاسـتخدام الأمثـل، يمكـن توضيـح ذلك للمنظمات الدولية والقانونية بأن الإصرار التركي يفتقـر إلـى أي سـند قانونـي دولي. مـن الناحية القانونيـة، لا يمكـن تنفيـذ مبـدأ عـدم الإضرار بالآخريـن دون تحديد حصـة كل دولة من الدول الثلاث المتشاطئة على نهري دجلة والفرات، بما يتماشـى مع المشـاريع الزراعية لكل من العراق وسوريا وتركيا.

٤.الدفع نحو اتخاذ موقف عربي مسـاند لسـوريا والعراق، في مطالبهما المشـروعة من لحصص المائيـة اللازمة لهمـا، والوقوف أمـام تداعيات المواقـف التركية حيال القضايا العربية، من أجل تعديل مناهجها السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية.

٥.إعـداد مفاوضيـن مؤهليـن علميـا وعمليا في ملف المياه الدولية المشـتركة . ويمكن الافادة من التكنوقراط الموجودين في وزرات التعليم العالي والبحث العلمي ، والموارد المائية .

الملخص

يناقـش البحث موضوع مشـكلة المياه بين دولتي العراق وتركيا بوصفح احد المواضيع التي اثرت

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

كثيـرا في العلاقات بينهمـا، وهذا التاثير نابع من اهميـة عامل المياه بوصفه عاملا اساسـيا للحياة بمختلـف اشـكالها، واخذ الامـر يتزايـد بتاثيره السـلبي كلما تناقصـت كمية المياه التـي يمتلكها العـراق وكلمـا ازداد التوظيـف التركـي للمياه بوصفها ورقة ضغط سياسـية تسـاوه بها العراق في ملفات اخرى.

ان تركيـا لاتزال ترفض تطبيـق القوانين الدولية الخاصة بهكذا مواضيع خلافية، وتنظر لموضوع نهري دجلة والفـرات بوصفهما انهارا داخلية لا تنطبـق عليهما صفـة الانهار الدوليـه، ومة هذا المنطلق فان القضية سـتبقى تشكل عاملا خلافيا سـينقل اثاره في المسـتقبل علـى كلا من العراق وتركيا وعلاقاتهما المشتركة

الكلمات المفتاحية: مشكلة المياه، العراق، تركيا، السياسـة التركية المائية، اثار مشـكلة المياه على العلاقات

Dr. Enas Mijbil Dalyan / University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Abstract

The research discusses the issue of the water problem between the countries of Iraq and Turkey as one of the topics that greatly influenced the relations between them, and this influence stems from the importance of the water factor as a basic factor for life in its various forms, and the matter began to increase in its negative impact as the amount of water that Iraq possessed decreased and as the Turkish use of water increased. As a political pressure card that can be used to treat Iraq as an equal in other files.

Turkey still refuses to implement international laws on such controversial issues, and views the issue of the Tigris and Euphrates rivers as internal rivers that do not qualify as international rivers. From this standpoint, the issue will remain a controversial factor whose effects will be transmitted in the future to both Iraq and Turkey and their common relations.

Keywords: The water problem, Iraq, Türkiye, Turkish water policy, the effects of the water problem on relations